

Distr.: General
20 October 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10:00

الرئيس: السيد أمورين (أوروغواي)
ثم: السيد أبودو - بيريسبورن (غانا)

المحتويات

البند 16 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

- (أ) التجارة الدولية والتنمية
- (ب) النظام المالي الدولي والتنمية
- (ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية
- (د) السلع الأساسية
- (هـ) الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة
- (و) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة
- (ز) تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة
- (ح) تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة

البند 17 من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

23-18862 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.

البلدان النامية في سلاسل إمدادات الطاقة المتجددة، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من الاتفاقات التجارية المبرمة بين بلدان الجنوب والاتفاقات التجارية الإقليمية والأقليمية لزيادة المعروض من السلع البيئية من أجل إحداث التحول في مجال الطاقة المستدامة.

3 - وأضافت تقول إن أعضاء منظمة التجارة العالمية كثفوا، خلال السنوات القليلة الماضية، المناقشات بشأن ما إذا كان ينبغي تحديث قواعد التجارة المتعددة الأطراف من أجل التصدي للتحديات البيئية. وثمة توترات آخذة في الظهور بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، نظرا لاعتماد كبار مصدري السلع والخدمات البيئية سياسات تصنيع مراعية للبيئة تشمل تقديم إعانات للإنتاج المحلي لهذه السلع والابتكار التكنولوجي في المجال البيئي على الصعيد المحلي، وهو ما لا تستطيع معظم البلدان النامية أن تجاريهم فيه. ويمكن تحقيق الاتساق بين السياسات البيئية والتجارية عن طريق إدماج الإجراءات التجارية في الاستراتيجيات القطرية المتعلقة بتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا الرامية إلى الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر. وتمس الحاجة على الصعيد العالمي إلى تحقيق الاتساق بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وقواعد التجارة المتعددة الأطراف التي تتعلق، على سبيل المثال، بتناول المناقشات التجارية المتعددة الأطراف مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة عن نقل التكنولوجيا.

4 - واسترسلت قائلة إن المعادن الحيوية الضرورية لإحداث تحول في مجال الطاقة، مثل الليثيوم والنيكل والكوبالت، يمكن أن تمكن البلدان النامية من اغتنام الفرص الاقتصادية الجديدة في المجالين التجاري والبيئي. وقد ارتفع الطلب على هذه المعادن ارتفاعا شديدا ومن المرجح أن يواصل الارتفاع. ويلزم أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير فورية في مجال السياسة العامة لمنع حدوث نقص في العرض، والحيلولة دون زيادة تقلب الأسعار والتقاسم غير المنصف للمنافع. وتمتلك العديد من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية احتياطات من هذه المعادن، ولكنها تحتاج إلى مزيد من القدرة على معالجتها للانتقال إلى درجة أعلى في سلسلة القيمة، الأمر الذي يتطلب زيادة الاستثمار من أجل التحول الهيكلي المستدام، بما في ذلك الاستثمار في التكنولوجيا المتصلة بالتحول في مجال الطاقة. ويلزم أيضا اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان استفادة البلدان النامية الغنية بالمعادن من فرص التحول الهيكلي التي يتيحها الطلب المتزايد على المعادن الحيوية بالتزامن مع مساعدة البلدان المصدرة للوقود الأحفوري على

البند 16 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) التجارة الدولية والتنمية (A/78/15 (Part I)

و (A/78/15 (Part II) و A/78/230 و A/78/506)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (A/78/178)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/78/229)

(د) السلع الأساسية (A/78/231)

(هـ) الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة

(و) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية

غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة

الأصول لتعزيز التنمية المستدامة (A/78/186)

(ز) تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة

(ح) تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل

الضريبية في الأمم المتحدة (A/78/235)

البند 17 من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية

لتمويل التنمية (A/78/190 و A/78/93-E/2023/90)

1 - السيدة شيروتوري (مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية بالنيابة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرضت تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية لعام 2023 (A/78/230)، فقالت إن هناك ثلاثة مجالات يمكن فيها أن تساعد التجارة على حل أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي، وهي: التعاون التجاري الدولي والإقليمي دعما للتحول في مجال الطاقة؛ والاتساق بين الإجراءات البيئية الوطنية والقواعد التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية؛ وسبل تمكين البلدان النامية من اغتنام الفرص الاقتصادية الجديدة في المجالين التجاري والبيئي.

2 - وأردفت قائلة إن الفترة التالية لأذار/مارس 2022 شهدت

زيادة سريعة في الواردات والصادرات من "السلع البيئية"، أي السلع المستخدمة في إنتاج الطاقة المتجددة، أو إدارة المياه ومعالجتها، والمنتجات اللازمة لتحسين كفاءة الموارد والطاقة. غير أن السوق يهيمن عليه خمسة مصدريين، مما قد يؤدي إلى تقاوم الممارسات المخلة بالمنافسة التي تلحق ضررا بالبلدان النامية. وقد دعا الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات للحد من هذه الهيمنة على السوق وزيادة مشاركة

- 8 - وأردف قائلاً إن أعضاء مجلس التجارة والتنمية اعتمدوا في الدورة التنفيذية الثالثة والسبعين للمجلس، التي عقدت في شباط/فبراير 2023، استنتاجات بشأن تقرير أقل البلدان نموا لعام 2022: *الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وأثاره الوخيمة على التحول الهيكلي*، الذي يسلط الضوء على ضعف أقل البلدان نموا غير المتناسب أمام الكوارث المرتبطة بالمناخ، والضرر غير المقصود الذي يمكن أن يلحق بالتجارة الدولية بسبب أدوات السياسة العامة التي تخدم الأغراض البيئية، وأمام التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي الذي تشهده البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. وسلم أعضاء المجلس أيضاً بأن التحول الهيكلي المراعي للبيئة ينبغي أن يوفق بين الهدفين الطويلي الأمد المتمثلين في إحراز تقدم نحو زيادة الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة وبين الخلاص من فخ الاعتماد على السلع الأساسية.
- 9 - وتابع حديثه قائلاً إن المجلس نظر أيضاً خلال الجلسة نفسها في تقرير التجارة والتنمية لعام 2022: *آفاق التنمية في عالم متصدع - الاضطرابات العالمية والاستجابات الإقليمية*، الذي يتضمن توصيات بشأن إصلاح الإطار الدولي للتعامل مع الديون والوصول إلى السيولة، بما في ذلك توصية ضد تشديد السياسات النقدية، الذي يشكل خطراً على الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي على حد سواء. ونظراً لارتفاع معدلات استئذانة المؤسسات التجارية غير المالية، قد يؤدي ارتفاع تكاليف الاقتراض إلى زيادة حادة في الفروض المتعثرة وإلى سلسلة من حالات الإفلاس المتعاقبة. ويمكن أن يدعم التكامل الإقليمي تصميم منصات تجارية تستند إلى قواعد أفضل وأكثر إنصافاً.
- 10 - وأضاف يقول إن المجلس اعتمد في دورته السبعين، المعقودة في حزيران/يونيه 2023، استنتاجات بشأن مؤشر القدرات الإنتاجية. وبناء القدرات الإنتاجية والحفاظ عليها واستخدامها هو السبيل الوحيد للتنمية الطويلة الأمد. فالقدرات الإنتاجية هي المدخلات الاقتصادية الأساسية التي تمكن البلدان من تصنيع طائفة واسعة من السلع المتزايدة التطور وتقديم الخدمات. ويكتسي تطوير هذه القدرات أهمية حيوية في أقل البلدان نموا لمساعدتها على التحول من الصناعة التحويلية الكثيفة العمالة والموارد إلى الصناعات التحويلية الأكثر كثافة في استخدام التكنولوجيا والمهارات العالية.
- 11 - واسترسل قائلاً إن المجلس اعتمد أيضاً توصيات أيار/مايو 2023 الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والتي دعا فيها الفريق الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى التعاون بشأن الحوكمة العالمية
- تجنب مخاطر الأصول العالقة مع اقتراب موعد تحقيق غاية الوصول بصافي انبعاثات غازات الدفيئة إلى الصفر بحلول عام 2050.
- 5 - وعرضت تقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية (A/78/231)، فقالت إن استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي أدى إلى تقلب أسعار السلع الأساسية في عام 2022 وأوائل عام 2023، وهو اتجاه من المرجح أن يستمر. وكانت العوامل المتعلقة بالعرض والطلب المرتبطة بالحرب الدائرة في أوكرانيا، والمخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي وتشديد السياسة النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية الواسعة النطاق أسباباً رئيسية لتغير أسعار جميع السلع الأساسية. وقد تأثرت سلباً البلدان المعتمدة على تصدير السلع الأساسية والبلدان المعتمدة على استيرادها على حد سواء، ولا سيما البلدان المستوردة لكامل احتياجاتها من الأغذية والوقود في أفريقيا وأقل البلدان نموا وغيرها من المناطق النامية.
- 6 - واسترسلت قائلة إن هناك حاجة إلى بناء نظم غذائية أكثر تنوعاً وقدرة على امتصاص الصدمات من خلال تنوع مصادر استيراد الأغذية، وتعزيز الروابط السوقية في سلاسل الإمدادات الغذائية الوطنية والإقليمية من خلال إقامة الشراكات الإقليمية، وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي. وفي هذا الصدد، قد ترغب اللجنة في النظر في إصدار تكليف بالعمل على دعم المستوردين الصافين للأغذية من خلال الإجراءات المتعددة الأطراف والتعاون الدولي. ولمساعدة البلدان النامية على الارتقاء في سلاسل قيمة السلع الأساسية، قد ترغب اللجنة أيضاً في إصدار تكليف بالعمل على دعم تحقيق قيمة مضافة على المستوى المحلي داخل البلدان النامية لبناء سلاسل إمداد بالمعادن الحيوية تكون متنوعة ومستدامة وقادرة على امتصاص الصدمات.
- 7 - السيد هاشمي (رئيس مجلس التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرض تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثالثة والسبعين (A/78/15 (Part I)) وعن دورته السبعين (A/78/15 (Part II))، فقال إن العمل الحكومي الدولي الذي اضطلع به الأونكتاد، منذ دورته الخامسة عشرة، قد ارتكز على التزام بتحقيق التحولات الأربعة المبينة في عهد بريدجتاون من أجل إيجاد عالم رقمي شامل للجميع يعمه الرخاء المشترك ويكون أقدر على امتصاص الصدمات، والتحولات هي: تحويل الاقتصادات من خلال التنوع؛ والتحول إلى اقتصاد أكثر استدامة وأقدر على الصمود في وجه الصدمات؛ وتغيير سبل تمويل التنمية؛ وإحداث تحول في تعددية الأطراف.

البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بأن لهذه التدابير كلفة اجتماعية واقتصادية مستمرة تتكبدها البلدان المتضررة كل في منطقته.

16 - السيدة شبيغل (رئيسة فرع تحليل السياسات والتنمية، مكتب تمويل التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة (A/78/235)، فقالت إن تعزيز دور الأمم المتحدة في وضع القواعد الضريبية الدولية قد يكون أصلح طريق للمضي قدما.

17 - وأردفت قائلة إن الخيار الأول الذي يمكن أن تنتظر فيه الدول الأعضاء مستقبلا هو إبرام اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الضرائب، تكون ذات طابع "تنظيمي" وتحدد مجموعة واسعة من الالتزامات القابلة للإنفاذ. ويمكن أن توفر هذه الاتفاقية هيكلًا سليماً للتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، ولكنها تتطلب أيضا التزاما سياسيا قويا واتفاقا بشأن الجوهر. والخيار الثاني هو اتفاقية إطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، لا تحدد سوى أهداف مشتركة والتزامات عامة، إلى جانب وضعها نظاما عاما للحوكمة. وستتناول البروتوكولات تنظيم مسائل محددة، يمكن البت فيها في وقت لاحق. وتتمثل الخطوة التالية، بالنسبة لكلا الخيارين، في أن تنشئ الجمعية العامة فريقا استشاريا حكوميا دوليا مخصصا للخبراء لإعداد مشروع اختصاصات للتفاوض بشأن الاتفاقية، يقدم في الدورة التالية للجمعية. وإذا وافقت الجمعية العامة على الاختصاصات، يمكن أن تنشئ لجنة حكومية دولية مخصصة للتفاوض بشأن الاتفاقية.

18 - واسترسلت قائلة إن ثمة خيارا ثالثا يتمثل في وضع إطار للتعاون الدولي في المسائل الضريبية، من شأنه أن يوفر خطة غير ملزمة قانونا لتنسيق الإجراءات المتعلقة بتحسين التعاون الضريبي، على غرار إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. ومن شأن هذا الإطار أن ينشئ محفلا للنقاش والتنسيق، ولكنه لن يتضمن تعهدات ملزمة، مما قد يحد من فعاليته. ويمكن أن تنشئ الجمعية العامة، لأغراض تنفيذ ذلك الخيار، فريق خبراء حكوميا دوليا مخصصا يعمل كجنة تحضيرية وفق إطار زمني محدد قبل انعقاد المؤتمر الرفيع المستوى المتصل بالموضوع، الذي ينبثق عنه عادة إطار عمل.

19 - وعرضت تقرير الأمين العام عن التنسيق والتعاون الدوليين لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة (A/78/186)، فقالت إن كميات كبيرة من الموارد لا تزال تضيع بسبب الفساد وتجنب

الشاملة للبيانات، مع مراعاة الآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية على حد سواء، وأحاط علما بالمشاورات الجارية بشأن الاتفاق الرقمي العالمي في نيويورك وأماكن أخرى.

12 - وقال إن مهمة الأونكتاد التحولية أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، مما يستدعي سد الفجوة بين بلدان منطقة المحيط الأطلسي. ويملك الأونكتاد صلاحية الدعوة إلى الاجتماعات للجمع بين مختلف المنظمات الاقتصادية الدولية في جنيف والاستفادة من ذلك العمل للمساهمة في أعمال اللجنة الثانية. ويتمثل أحد مجالات الجديرة بالاستكشاف في كيفية تفاعل اللجنة والمجلس بوتيرة أكثر كثافة، وقد تكون نقطة البدء هي إجراء اتصالات بين مكنتي الهيئتين.

13 - السيد موخيرجي (مدير شعبة التحليلات والسياسات الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/78/506)، فقال إن عدد التدابير الاقتصادية الانفرادية قد ارتفع بنسبة 10 في المائة تقريبا منذ التقرير السابق (A/76/310) ووصل إلى أعلى رقم بلغه خلال أي فترة سنتين على مدى عقد من الرصد. وحدثت على وجه الخصوص زيادة في عدد التدابير الانفرادية المحددة الهدف التي تفرض قيودا على أفراد بعينهم وعلى مؤسسات بعينها في دول محددة، والتي تفرض أيضا، في بعض الحالات، جزاءات على أفراد ومؤسسات في دول ثالثة لها معاملات تجارية مع الدول المستهدفة.

14 - وأضاف يقول إن بعض الدول الأعضاء اعتبرت، ردا على دراسة استقصائية بشأن التدابير القسرية الانفرادية، أن التدابير الاقتصادية الانفرادية مقبولة في ظروف معينة، ولكن معظمها أشار إلى أن هذه التدابير ينبغي ألا تفرض، لأنها لا تتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتتعارض مع القانون الدولي، فضلا عن حرية التجارة الدولية، والملاحة والتمويل. وأفادت البلدان المتأثرة بهذه التدابير بأنها يمكن أن تؤدي إلى عواقب إنسانية وخيمة وأن تكبل القطاعات الاقتصادية الحيوية، لأسباب منها الإفراط في الامتثال، مما سيترتب عليه معاناة أضعف شرائح السكان أكثر من غيرها.

15 - وأردف قائلا إن عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة أبلغت أيضا عن آثار ضارة للتدابير القسرية الانفرادية في البلدان المتأثرة بها. فعلى سبيل المثال، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن هذه التدابير يمكن أن تكون لها آثار سلبية غير مقصودة على حقوق الإنسان. كما أفاد كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة

الديون وأعباء خدمة الدين. وخصص 25 بلدا ناميا، في عام 2022، أكثر من خمس إجمالي إيراداتها لخدمة الدين العام الخارجي. وهناك مسألتان ينبغي معالجتهما: الافتقار إلى الحيز المالي وعدم القدرة على الاستثمار في التنمية والتنمية المستدامة؛ وما إذا كانت هناك طريقة فعالة وكفؤة لتمكين البلدان من إعادة هيكلة ديونها عندما تعاني من حالة مديونية حرجة.

22 - ومضت تقول إن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تحرز تقدما في تنفيذ إصلاحات من شأنها أن تمكنها من زيادة التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع أنه من غير المحتمل أن تكون وتيرة هذا التقدم سريعة بدرجة كافية بالنسبة للبلدان غير القادرة على الاستثمار في تحقيق الأهداف. وقد صاغ البنك الدولي مقترحات لتعزيز مهمته ونموذجه التشغيلي ونموذجه وقدرته الماليين. وأشارت إلى أن لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أعدت منذ صدور التقرير ورقة موجزة لم تدرج الأهداف صراحة في ولاية البنك. وأوجز رئيس البنك الدولي خلال الحوار الرفيع المستوى لعام 2023 بشأن تمويل التنمية، الجهود المبذولة لتوسيع الميزانية العمومية للبنك، بما في ذلك من خلال أداة رأس المال الهجين والاستخدامات الجديدة لرأس المال القابل للاستيفاء، وأشار لأول مرة إلى استكشاف استخدام حقوق السحب الخاصة. ووافق بنك التنمية الآسيوي، في أيلول/سبتمبر 2023، على إصلاحات لإدارة رأس المال من شأنها أن توفر 100 بليون دولار في شكل قدرات تمويل جديدة على مدى العقد المقبل. وقد اقترح بنك التنمية الأفريقي، بالاشتراك مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، السماح للبلدان بتقديم حقوق السحب الخاصة بها في صورة رأس مال هجين، يمكن بعدها الاستفادة منه في الرفع المالي لتوفير تمويل طويل الأجل. وفي نهاية تموز/يوليه 2023، حصل أول إصدار رأس مال هجين لبنك التنمية الأفريقي على تصنيف AA من مؤسسة S&P Global Ratings، وهو أعلى تصنيف ممكن لهذا النوع من الأصول.

23 - وأردفت قائلة إن الأمين العام دعا إلى خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة بغرض توفير المساعدة للبلدان المحتاجة، فضلا عن المزيد من الإصلاحات الطويلة الأجل لمعالجة نقاط الضعف وسد الفجوات في الهيكل الحالي، بما في ذلك عن طريق زيادة قدرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ويلزم بذل المزيد من الجهود لتحديد أفضل طريقة لقياس أثر الإقراض على التنمية المستدامة. وتحتاج شبكة الأمان المالي العالمية على وجه الاستعجال إلى زيادة

الضريبة والتهرب من دفعها. ونشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في العام الماضي بيانات جديدة عن حجم الأصول المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعاودة فيما يتعلق بجرائم الفساد. وقررت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، في شباط/فبراير 2023، تعديل معايير الملكية الفعلية المتعلقة بالوسائل القانونية، لكنها لا تفرض نهجا للتسجيل. ونتيجة لذلك، فإن الوسائل القانونية مثل الصناديق الاستثمارية المالية تحكمها معايير أقل صرامة من تلك التي تنطبق على كيانات قانونية مثل الشركات، مما قد يؤدي إلى نشوء فجوات ضريبية. ويلزم تحسين البيانات، فضلا عن الوصول إلى البيانات واستخدامها. ويجب أن تكون المعلومات متاحة على نطاق أوسع، مع احترام حقوق الخصوصية في الوقت نفسه. وقد ترغب اللجنة في النظر في وضع آليات مثل التوفير التلقائي للمعلومات الضريبية دون اشتراط المعاملة بالمثل، لزيادة توافر المعلومات للبلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى معلومات أفضل عن الملكية الفعلية فيما يتعلق بجميع الوسائل القانونية.

20 - واسترسلت قائلة إن ممارسات تنظيم الأعمال التجارية في السياقات المهنية التي تسمح بحدوث تدفقات مالية غير مشروعة ليست على نمط واحد في جميع البلدان، وهو ما يعطي حافزا للجهات الفاعلة التي تسعى إلى تسهيل هذه التدفقات والاستفادة منها. ودعت الجمعية العامة في عام 2022 إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها إلى أن تقوم معا بإعداد مسح عالمي للقائم من السياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية لتنظيم قطاع الأعمال التجارية، ولكن لم تُخصص أي موارد لهذه المهمة. ويمكن أن تصدر الدول الأعضاء تكليفا بالعمل بشأن هذه المسألة إذا وُجدت رغبة في المضي قدما بوتيرة أسرع. ولا يوجد أيضا تنسيق سياسي على نطاق الجوانب الثلاثة المختلفة للتدفقات المالية غير المشروعة: التعاون الضريبي، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة الفساد. ويمكن معالجة هذه الجوانب من خلال آلية تتخذ من الأمم المتحدة مقرا لها.

21 - وعرضت تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/78/178)، فقالت إن من المتوقع عليه عموما أن النظام المالي العالمي لا يحقق الاستقرار المالي، كما أنه لا يوفر الموارد للأماكن الصحيحة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمخضت الصدمات العالمية والارتفاع السريع في أسعار الفائدة عن زيادة مخاطر الأسواق المالية في البلدان المتقدمة النمو وأدت في الوقت نفسه إلى تفاقم مواطن الضعف المتعلقة بالديون والمساهمة في زيادة مخاطر

في البلدان المنخفضة الدخل، لخدمة الديون، وهو عبء يفوق ما تحملته قبل إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويتراجع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تدفع البلدان في المتوسط أكثر من 18 في المائة من الإيرادات الحكومية لخدمة ديونها العامة والمكفولة حكومياً. ويعيش 3,3 بلايين شخص في بلدان تتجاوز فيها مدفوعات فوائد الدين وحدها الإنفاق الحكومي على التعليم أو الصحة.

27 - وأردفت قائلة إن الحصص التي تتلقاها البلدان النامية من المساعدة الإنمائية الرسمية نقل كل سنة، وتستخدم نسبة كبيرة من هذه الأموال لإغاثة اللاجئين وتغطية التكاليف الإدارية. ويؤدي الدائنون من القطاع الخاص، الذين يعرضون أسعاراً غير تساهلية مرهونة بارتفاع الأسعار السوقية، دوراً أكبر في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وأضافت أن حصة الديون الثنائية الرسمية التي يحتفظ بها نادي باريس للبلدان الصناعية الدائنة قد انخفضت ولا تشكل حالياً سوى 8 في المائة من الديون الخارجية للبلدان المنخفضة الدخل. وتحتاج البلدان النامية إلى الحصول على مزيد من المنح والتمويل بشروط تساهلية. وللمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف دور أساسي تؤديه، سواء من خلال إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، أو استخدام رأس المال بصورة أكثر فعالية، أو إعادة الرسملة.

28 - واسترسلت قائلة إنه يلزم اتخاذ تدابير متعددة الأطراف أكثر جرأة لتجنب حدوث أزمة ديون نظامية في العالم النامي، ومعالجة الأزمة الإنمائية القائمة، وضمان أن يصبح الهيكل المالي الدولي الحالي ملائماً للغرض. وينبغي أن يوقف صندوق النقد الدولي العمل بسياسته بشأن الرسوم الإضافية على أسعار الفائدة، التي ارتفعت بشكل كبير وتعاقب في واقع الأمر البلدان الأكثر اعتماداً عليه. ومن المتوقع حدوث زيادة قدرها 36 بليون دولار في مدفوعات الفائدة التراكمية التي تسدها لصندوق النقد الدولي 16 بلداً وتخضع لرسوم إضافية، لتصل إلى 43,9 بليون دولار بحلول عام 2030.

29 - وأضافت قائلة إنه يلزم معالجة أوجه الضعف التي ينطوي عليها الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. ولا يتضمن الإطار تجميداً تلقائياً لسداد الدين، وهو ما من شأنه أن يحفز الدائنين على التفاعل بصورة مجدية مع البلدان المدينة، ويلزم وضع جداول زمنية لتوجيه العملية وإتمامها. وفي غياب آلية متعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، ينبغي أن تلجأ جميع البلدان النامية التي تعاني من حالة مديونية حرجة إلى العملية الإطارية، التي

تعززها وجعلها ملائمة للغرض. وما فتئ الأمين العام يدعو أيضاً إلى تقديم التزامات بإعادة توجيه مبلغ إضافي قدره 100 بليون دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان النامية، عبر قنوات منها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وينبغي أن تشمل إصلاحات حوكمة المؤسسات المالية الدولية تعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها.

24 - وعرضت تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (A/78/190)، فقالت إن الفجوة العالمية المستمرة في مجال التنمية المستدامة يمكن أن تصبح فجوة دائمة إذا تركت دون معالجة. ويوجد اتفاق عام على أن الهدف من الهيكل المالي الدولي وحوكمة الشؤون الاقتصادية العالمية ليس معالجة الاتجاهات الطويلة الأجل مثل ازدياد المخاطر النظامية، بما في ذلك المخاطر المتصلة بالمناخ والصحة، ونقص توفير المنافع العامة العالمية، وتزايد مخاطر التجزؤ الجغرافي - السياسي. ويمكن أن تجمع الأمم المتحدة أيضاً بين مختلف عناصر الحكومات، مثل تلك التي تركز على الشؤون الخارجية والتمويل والتعاون الإنمائي والبيئة، وهو أمر يتسم بأهمية بالغة لأن المسائل المالية والسياسية أصبحت أكثر ترابطاً من أي وقت مضى.

25 - وتابعت حديثها قائلة إنه يمكن معالجة عدد من المسائل والتحديات الرئيسية في كل مجال من مجالات عمل خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية من خلال عقد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في عام 2025. ومن المتوقع أن يتناول المؤتمر مسائل تنطوي على تحديات سياسية ولكن لها أيضاً جانب تقني. وسيتوقف حلها على عملية تحضيرية يشارك فيها خبراء من العواصم في وقت مبكر وبطريقة مستدامة. وقد ترغب اللجنة أيضاً في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن محور التركيز الرئيسي لهذا المؤتمر.

26 - السيدة هوكينز (مديرة فرع الديون وتمويل التنمية بالنيابة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرضت التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/78/229)، فقالت إن الديون الخارجية المتراكمة على البلدان النامية ارتفعت بنسبة 15,7 في المائة منذ نهاية عام 2019 وتشير التقديرات إلى أنها وصلت إلى 11,4 تريليون دولار بحلول نهاية عام 2022. وقد تحملت البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وطأة الأهم. وتخصص نسبة 10,5 في المائة من الإيرادات الحكومية و 22 في المائة من عائدات التصدير،

على الرغم من أن قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة تحوي بيانات قليلة للغاية فيما يتعلق بالمؤشر 16-4-1. فعلى سبيل المثال، أُطلق مشروع ممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية في عام 2023 لإجراء اختبارات تجريبية جديدة وتعزيز القدرات في ما يصل إلى تسعة بلدان. غير أن مطالبات الدول الأعضاء بالتصدي للتمويل غير المشروع من خلال تدابير سياساتية أكثر استهدافا وفعالية لم تلب عموما حتى الآن. وأضاف أن تقييما مستقلا لمشروع سابق في أفريقيا كشف أن مشاريع حساب التنمية وحدها لا يمكن أن تصل إلى عدد من البلدان يكفي لتعميم منهجيات التقدير واستدامة استخدامها في سياق خطة عام 2030 على الرغم من أن المشروع قد تم موافقته بالكامل مع خطة عام 2030 وعزز القدرات الإحصائية في عدة بلدان. ولذلك أُوصي بأن ينشئ الأونكتاد آلية عالمية للإبلاغ عن البيانات في إطار برنامجه وميزانيته العاديين، وقد أُطلقت دراسة استقصائية في عام 2023 لفهم الاحتياجات المتعلقة بدعم القدرات على مستوى العالم.

33 - وختم حديثه قائلا إن من الضروري بذل جهود عاجلة لتتبع التدفقات المالية غير المشروعة، وإتاحة اتخاذ تدابير أكثر فعالية، وإعادة توجيه الأموال لدعم التنمية. وينبغي أن تُشجّع اللجنة على تقديم الدعم المنسق للسلطات الوطنية وأن تنتظر في تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتلبية طلبات الدول الأعضاء.

34 - السيد بولويجن (رئيس فرع بحوث الاستثمار، التابع لشعبة الاستثمار والمشاريع في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): متحدثا عبر وصلة فيديو، قال إن "تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023" كشف أنه، بسبب الاستثمار غير الكافي، والتحديات العالمية المستمرة، فقد ارتفعت فجوة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة للبلدان النامية من حوالي 2,5 تريليون دولار سنويا في عام 2015 إلى حوالي 4 تريليونات دولار سنويا في عام 2023. ويرتبط حوالي 2,2 تريليون دولار من الفجوة الحالية بالتحول في مجال الطاقة، في حين يتعلق الباقي بقطاعات مثل البنية التحتية، والمياه والإصحاح، والزراعة، والصحة، والتعليم. والواقع أن الاستثمار في الزراعة هو أقل مما كان عليه في عام 2015، والاستثمار في الطاقة المتجددة، مع أنه تضاعف ثلاث مرات منذ ذلك الحين، فقد كان غالبا في البلدان المتقدمة النمو. وخلال الفترة نفسها، لم يكد نمو الاستثمار في الطاقة المتجددة في البلدان النامية يتجاوز نمو إجمالي

ستستفيد أيضا من حفز مشاركة الدائنين من القطاع الخاص على أساس قابل للمقارنة. ويلزم على المدى الطويل تنقيح تحليلات القدرة على تحمل الديون التي يجريها صندوق النقد الدولي، لأنها عادة ما تفشل في استعادة الاستدامة الاقتصادية منذ المرة الأولى.

30 - السيد ناستاف (القائم بأعمال رئيس قسم التحليل الإحصائي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد))، تحدث عبر وصلة فيديو، وعرض الرسائل الرئيسية التي تبثها طبعة عام 2023 من تقرير نبض أهداف التنمية المستدامة، بشأن تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وقال إن اختبارة تجريبيا أجري في 22 بلدا بعد إقرار اللجنة الإحصائية في عام 2022 للإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة. ونتيجة للتعاون بين الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (الجهتان المشاركتان في رعاية تنفيذ المؤشر 16-4-1 المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة) واللجان الإقليمية، أدرجت التقديرات الأولى للتدفقات في قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في عام 2023. وقد برهن المشروع التجريبي على أنه يمكن تقدير التدفقات المالية غير المشروعة باستخدام مفاهيم متفق عليها عالميا وطرائق قابلة للمقارنة دوليا، مما يعزز قدرة السلطات الوطنية على تتبع التمويل غير المشروع وكبحه.

31 - وأردف قائلا إن انتصاف مدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يصاحبه طلب كبير على دعم تنمية القدرات لقياس التدفقات المالية غير المشروعة، التي تتسلل من خلال صدوع الاقتصاد الرسمي في حين أن الفجوة في تمويل التنمية المستدامة آخذة في الاتساع. وعلى الرغم من وجود الوسائل والمفاهيم والأدوات اللازمة لتقديم الدعم، بما في ذلك من خلال التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء، لا توجد موارد عادية مخصصة لتلبية الطلب. ولم تمكن البيانات المحسنة من فهم آليات وسلوكيات التدفقات المالية غير المشروعة على نحو أفضل وكبح جماحها بمزيد من الكفاءة فحسب، بل أتاحت أيضا تحسين جهود السلطات الوطنية لتعقب التمويل غير المشروع، وذلك بإنشاء أفرقة عاملة جديدة مشتركة بين الوكالات، على سبيل المثال، وعقد اجتماعات تجارية ثنائية مع البلدان الشريكة الرئيسية، وتحديد المجالات ذات المخاطر العالية.

32 - واسترسل قائلا إن الدعم قد قُدّم إلى البلدان لتحسين المهارات وتبادل الخبرات وتعزيز اتساق النهج المطبقة لقياس التدفقات المالية غير المشروعة باستخدام مفاهيم متفق عليها عالميا ومنهجيات مجربة،

في الأمم المتحدة (A/78/235)، كما أن اليابان لم تقدم المدخلات للتقرير. وفيما يتعلق بجدول أعمال اللجنة، فبدلاً من السعي إلى إنشاء إطار حكومي دولي للمناقشة نتيجته معروفة مسبقاً، فإن وفده يتطلع إلى نتيجة بديلة وبناءة بدرجة أكبر تتطوي على إعادة تقييم شاملة للإطار القائم من أجل فرض الضريبة على الصعيد الدولي لتوفير أساس متين للقرارات وللمداولات بشأن الاتجاه المستقبلي.

39 - السيدة هوكينز (المديرة بالنيابة، فرع الديون وتمويل التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قالت إنه، في أواخر تسعينيات القرن الماضي، كان هناك اتفاق عام على كيفية التعامل مع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكن تقييم الحالة يتوقف الآن على الكيفية التي يقاس بها: فعلى الرغم من أن معدل خدمة الديون الخارجية لجميع البلدان هو أقل مما كان عليه عندما أطلقت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فقد ارتفع بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل. ولذلك، فإذا نظرنا إلى العالم من منظور أزمة إنمائية، فإنه في وضع محفوف بالمخاطر، إذ إن الإنفاق بسعر الفائدة أعلى من الإنفاق على التعليم والصحة. غير أن من المهم ملاحظة أنه، مقارنة بأواخر تسعينيات القرن الماضي، بات هناك الآن فهم أكبر لمتطلبات تحول مناخي وملتطلبات التنمية والتكاليف المرتبطة بهما. ومع اتساع فجوة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر من أي وقت مضى، فقد أصبح احتمال حدوث أزمة استدامة شاملة مصدر قلق حقيقي.

40 - وأضافت قائلة إن الرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي هي حالة عواقب غير مقصودة، لأن المعدلات الثابتة والأسعار المرتبطة بحقوق السحب الخاصة لكل وحدة من وحدات العملة قد حددت عندما كانت أسعار الفائدة العالمية منخفضة بشكل استثنائي. ووفقاً للنظام الأساسي لصندوق النقد الدولي، فقد أنشئ الصندوق لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات من دون اللجوء إلى تدابير مدمرة للازدهار على الصعيدين الوطني أو الدولي - وهي فئة تقع فيها الرسوم الإضافية. وفي حين أن تحليل القدرة على تحمل الدين كثيراً ما ينظر إليه على أنه من اختصاص صندوق النقد الدولي، فإن البلدان الأعضاء في الصندوق هي التي تتولى، في الواقع، المسؤولية الرئيسية عن اختيار السياسات وتصميمها وتنفيذها. ولذلك، فإن من حق تلك البلدان الأعضاء والأمم المتحدة الدخول في مناقشة بشأن التحليل.

41 - السيدة شبيغل (رئيسة فرع تحليل السياسات والتنمية، مكتب تمويل التنمية المستدامة، التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قالت إنه، على الرغم من أن من الصعب إجراء مقارنات

النتائج المحلي، ولم يجتذب 31 بلداً، معظمها من أقل البلدان نمواً، أي استثمار دولي على نطاق المرافق العامة في الطاقة المتجددة.

35 - واستدرك قائلاً إن سوق منتجات التمويل المستدام تشهد ازدهاراً، حيث ارتفعت إلى ما يقرب من 6 تريليونات دولار، مع أن قسماً كبيراً من ذلك المبلغ لم يخصص للبلدان أو القطاعات المناسبة. ومن أجل جعل الصناديق البيئية والاجتماعية وصناديق الحوكمة والسندات الخضراء وغيرها من منتجات التمويل المستدام أكثر فعالية، فمن الضروري تعزيز العمل في الأسواق المالية العالمية، والإبلاغ بالاستدامة، والكشف عن البيانات المتعلقة بالمناخ، ومبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة، والمعايير الدولية للمحاسبة، وكفالة قيام المستثمرين المؤسسيين بتوجيه المزيد من الأموال إلى البلدان النامية. وفي حالة الانتقال في مجال الطاقة، كانت العقبة الأكبر هي تكلفة رأس المال، لأن الاستثمار الأولي كبير جداً. وتقوم حاجة إلى تقديم الدعم في مجال تقادي المخاطر، وكذلك الشراكات مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ويمكن للشراكات مع المستثمرين المؤسسيين وحدها أن تخفض تكلفة رأس المال بنسبة 10 في المائة، في حين أن الشراكات مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والحكومات المحلية، والمستثمرين المؤسسيين، يمكن أن تخفضها بنسبة 40 في المائة. وعلى الرغم من أن الكثير من البلدان مرت بتجارب سلبية مع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فإنه يلزم النظر إليها على أنها أدوات فعالة للتنمية. وفيما يتعلق بمشاريع البنى التحتية، التي تتطلب قدراً كبيراً من الإعداد التقني والتنظيمي، فإنه يلزم توفير دعم أفضل لمساعدة البلدان على تصميم المشاريع وعرضها على مستثمرين مؤسسيين.

36 - الرئيس: دعا اللجنة إلى المشاركة في مناقشة عامة بشأن البنود قيد النظر.

37 - السيدة السعيد (مصر): تساءلت عما إن حالة الديون الخارجية الراهنة مماثلة للحالة التي كانت قائمة عندما وُضعت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون موضع التنفيذ في عام 1996، وطلبت مزيداً من المعلومات عن التوصيات المتعلقة بالرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي، وتحليل القدرة على تحمل الدين.

38 - السيد نيشيفوري (اليابان): قال إن تحليل الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، والمنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، التابعين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لم يُمثلاً بدقة في التقرير المتعلق بتعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية

في حالة عندما أُطلقت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فقد حذر صندوق النقد الدولي مؤخرا من أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن الحالة ستكون مماثلة. وينشأ واحد من أكبر تكاليف إعادة هيكلة الديون عن بطء الاستجابة، وإذا كانت ثمة أزمة ديون تلوح في الأفق حاليا، فلا بد من عدم تأخير الاستجابة. وعلاوة على ذلك، فمن الضروري إعادة التفكير في النهج المتبع إزاء أزمات الديون لأنه، على الرغم من أن المبادرة كان لها أثر كبير، فإنها كانت عملية لمرة واحدة، وليسست تغييرا نُظْميا، وفي حين أن الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين كان تغييرا هيكليا ونُظْميا، فإنه لم يكن فعالا بما فيه الكفاية.

44 - وأضافت قائلة إنه، في عام 2022، استخدم 25 بلدا ناميا ما يزيد على خمس مجموع إيراداتها لخدمة الدين العام الخارجي، مما حد من قدرتها على الاستثمار في التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة، وفي التنمية المستدامة، وزاد من مخاطر أزمات الديون في المستقبل. ولذلك، فيجب عدم المضي أكثر بتأجيل تحسين الهيكل العالمي للديون السيادية بمشاركة مجدية من البلدان النامية.

45 - وأردفت قائلة إنه، بما أن تمويل التنمية أمر أساسي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو الوفاء بما لم تف به من التزامات متعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي ألا تستخدم الأزمات الراهنة ذريعة لإبطاء التزاماتها أو التراجع عنها. وإضافة إلى ذلك، فإنه يجب أن يُعاد طوعا توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة، وتخصيص حقوق سحب خاصة جديدة، وينبغي إنشاء آليات للتمكين من تنفيذ عمليات أسلمس وذات طابع آلي أكبر لإصدار حقوق سحب خاصة أو إعادة توجيهها. وفي السابق، احتاج صندوق النقد الدولي 11 شهرا للاتفاق على إصدار حقوق سحب خاصة جديدة بعد بدء الأزمة المالية لعام 2008 و 17 شهرا بعد تفشي جائحة كوفيد-19.

46 - ومضت تقول إن من المخيب للأمل أن هدف تعبئة 100 بليون دولار سنويا لتمويل المناخ بحلول عام 2020 لم يتحقق، ولكن المجموعة تأمل في أن يتحقق ذلك في عام 2023 لأول مرة، وأن تمتلك البلدان المتقدمة النمو أيضا للالتزامات التمويلية الجديدة بموجب إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم مقترح الأمين العام لخطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة للبلدان النامية، الأمر الذي يمكن أن يخفف من معاناة اقتصاداتها، ويعجل بعملية التعافي. وفي غياب منتدى حكومي دولي للتعاون الضريبي الدولي، تقوم حاجة إلى منصات شاملة للجميع وفعالة لتصميم القواعد والمعايير الضريبية الدولية في الأمم المتحدة.

47 - وتابعت كلامها قائلة إن من المهم وضع مقاييس للنقد المحرز في مجال التنمية المستدامة تكمل إجمالي الناتج المحلي أو تتجاوزه. وينبغي أن يُسترشد بعملية حكومية دولية تقودها الأمم المتحدة في الحصول على التمويل بشروط ميسرة والتعاون التقني، بالتشاور مع الأطراف صاحبة المصلحة، الأمر الذي سيتطلب أيضا زيادة الاستثمار في النظم الإحصائية الوطنية، وجمع البيانات، وبناء القدرات.

42 - وردا على التعليقات التي أدلى بها ممثل اليابان، قالت إن الغرض من التقرير المتعلق بتعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة (A/78/235) لم يكن تقييم جميع الأعمال المضطرب بها في مجال التعاون الضريبي وآثارها، بل التركيز على الشمولية للجميع والكفاءة، وفي الوقت نفسه، ملاحظة الآراء المختلفة التي قدمتها الدول الأعضاء. ولم تحدد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أي حالات تقتصر على الدقة، ولكن قيام الوفود بإخطار الأمانة العامة بأي مسائل أو أوجه عدم اتساق معينة هو أمر مرحب به. وفيما يتعلق بالاتفاقية الإطارية بشأن التعاون الضريبي الدولي، فإن التقرير أعد استجابة لما طلبته الجمعية العامة في قرارها 244/77، وحدد تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2023 أيضا هيكل التعاون الضريبي الدولي.

43 - السيدة تورييس سيارا (كوبا): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فدعت إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، بدلا من الوعود والخطب الجوفاء، لمعالجة الأزمات المستمرة التي أدت إلى تفاقم التحديات القائمة التي تواجهها البلدان النامية. وقالت إنه من الضروري إصلاح الهيكل المالي الدولي لأن الإجراءات التي تحتاج إليها البلدان النامية تتجاوز قدرات المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية القائمة مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. ويتيح الاستعراض العام السادس عشر لحصص المساهمة في صندوق النقد الدولي فرصا أكبر للبلدان النامية لتعزيز الإعراب عن آرائها وتمثيلها، وفقا لخطة عمل أديس أبابا، لأن النظام المالي الدولي لا يمكن أن يكون شاملا للجميع بينما لا تزال أكبر الاقتصادات المتقدمة النمو تتمتع بسلطات فعلية في الهيئات المقررة. كما أن الطابع التنازلي المسابير للدورات الاقتصادية لسياسات الرسوم الإضافية التي يتبعها صندوق النقد الدولي

- 48 - واستطردت تقول إن المجموعة ترفض الاتجاه المتزايد من جانب البلدان المتقدمة لفرض تدابير انفرادية وحمائية تقوض النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتؤثر سلباً على صادرات البلدان النامية. وإن فرض تدابير اقتصادية قسرية انفرادية على البلدان النامية، لا تتسق مع مبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، لا يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل يعرقل التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة. ويجب رفعها على الفور.
- 49 - وخلصت إلى القول إنه، من دون تغييرات سياساتية عاجلة واتخاذ إجراءات ملموسة، سوف تتسع الفجوات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مما يحد من قدرة البلدان النامية على الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وفي تحقيق قدرتها على الصمود، مما يجعلها أكثر عرضة للصددمات الخارجية.
- 50 - السيد راي (نيبال): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، فقال إن الاقتصاد العالمي قد تضرر أشد الضرر من جراء سلسلة من الصدمات الاقتصادية التي ضربت أقل البلدان نمواً. وقد دفعت بها جائحة كوفيد-19 إلى الركود أو التباطؤ، وعكست مسار سنوات من التقدم الإنمائي، حيث كان تطوير البنية التحتية أقل بكثير من المستوى المطلوب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة. وفيما يتعلق بالتجارة، فإن أقل البلدان نمواً تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات السلع الأساسية، على الرغم من أن القدرة التصديرية والإنتاجية والمحتوى ذا القيمة المضافة هي عند مستويات منخفضة، وأن التعرض لتقلبات الأسعار الدولية مرتفع. والتحول بطيء، وقد نتج النمو في قطاع الخدمات إلى حد كبير عن التوسع في الأنشطة غير الرسمية المنخفضة الإنتاجية، مثل التجارة الصغيرة النطاق، والخدمات الشخصية، وأعمال الإصلاح، والضيافة، وتجارة التجزئة.
- 51 - وأضاف قائلاً إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً لا تمثل سوى ما نسبته 3 في المائة من التدفقات إلى البلدان النامية، بعد أن انخفضت على مدى عدة سنوات. والافتراض السیادي أداة مالية مهمة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة أثناء الأزمات، ولكن ما نسبته حوالي 60 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل معرضة بشدة لخطر حالة ديون حرجية، أو أنها تعاني فعلاً من حالة ديون حرجية، أي ضعف المستوى المسجل في عام 2015. وارتفعت حصة الإيرادات الحكومية التي تنفق على خدمة الدين من نسبة 15,6 في المائة في عام 2021 إلى نسبة 17,0 في المائة في عام 2022، مما زاد من تقلص الحيز المالي اللازم للاستثمار في الأهداف.
- 52 - وأردف قائلاً إنه، لكي تحقق أقل البلدان نمواً خروجها من قائمة أقل البلدان نمواً بصورة مستدامة وسلسة ولا رجعة فيها، فضلاً عن تحقيق الأهداف، ومكافحة تغير المناخ، فإنه يلزم تعزيز المساعدة الدولية والتمويل الخارجي. وتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً هو السبيل الوحيد للوفاء بالوعد بعدم ترك أحد خلف الركب. ويلزم نشر تدابير الدعم على نحو استراتيجي: فيجب ألا يقتصر الأمر على مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية، بل يجب أيضاً أن تُقدّم في شكل منح، وأن تكون أكثر اتساقاً مع الأولويات والنظم الفُطرية. ولذلك، فإن المجموعة ترحب بدعوة الأمين العام إلى إحداث تحول جذري في الهيكل المالي العالمي. ويتعين على المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الجنسيات أن تعزّز نوافذ التمويل لكي تتناسب على نحو أفضل مع احتياجات وقدرات أقل البلدان نمواً. ويجب تصحيح أوجه عدم المساواة في إصدار حقوق السحب الخاصة لأقل البلدان نمواً، التي تتلقى أقل من نسبة 3 في المائة من مجموع 650 بليون دولار، ويجب مزج التمويل بحيث تُعطى الأولوية للأثر على التنمية المستدامة على أهلية المشاريع للتمويل المصرفي.
- 53 - ومضى يقول إنه يجب إنشاء مركز لتشجيع الاستثمار من أجل تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً، ويجب تنسيق السياسات لتعزيز تخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلته وإدارته، واستخدام أدوات من قبيل مبادرات مقيضة الديون لتحقيق التنمية المستدامة، والعمل المناخي. ويجب تفعيل صندوق الخسائر والأضرار، وتقديم منح جديدة للمجتمعات المحلية الضعيفة التي تتضرر بشكل متزايد من الظواهر الجوية القسوى والظواهر البيئية الحادّة.
- 54 - السيد والاس (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في الجماعة الكاريبية تواجه تحديات إنمائية معقدة بسبب أوجه الضعف المتأصلة فيها، وتعرضها الشديد للصددمات الطبيعية والاقتصادية الخارجة عن السيطرة المحلية. وطالما شجعت الجماعة سياسات الاقتصاد الكلي السليمة لتعزيز بيئة مستقرة لنمو اقتصادي قوي ومستدام يمكن أن يتوقف عليه خلق فرص العمل والثروة، وتحسين مستويات المعيشة، وأكدت الحاجة إلى مواءمة تدفقات التمويل وسياساته مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ودعت أيضاً إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، وإعادة هيكلة سياسات الاقتصاد الكلي، وإعادة تصور تمويل التنمية، بمساعدة من التعاون الدولي المعزز.

55 - وأضاف قائلاً إنه، بما أن وجود الدول الأعضاء ذاته في الجماعة الكاريبية يتوقف على قدرتها على بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، فقد شددت الجماعة على أن تمويل المناخ يجب أن يدعم الأولويات التي تحدها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع ذلك، فقد عجز المجتمع العالمي عن توفير ما يلزم من التمويل أو الاستقرار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أدى تشديد السياسات النقدية، وعدم التيقن الجغرافي - السياسي، والزيادات الحادة في حجم تدفقات رأس المال وفي تقلبها، إلى تأثير سلبي على إمكانية الحصول على التمويل، والقدرة على تحمل الدين، والاستقرار المالي.

56 - وأردف قائلاً إن الهيكل المالي الدولي، ونظام حوكمة الشؤون الاقتصادية العالمية، لم يُصمَّمًا لمعالجة الأزمات الراهنة، وإن الفجوات الناجمة عن ذلك تؤدي إلى مزيد من البؤس الاقتصادي، مما يحد من قدرة الدول الأعضاء على الاستثمار في التعافي، وبناء القدرة على الصمود، والسعي إلى تحقيق تنمية مستدامة مجدية. ولذلك، فإن الجماعة الكاريبية تواصل تقديم مقترحات من أجل إتاحة الفرصة للبلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع. وتشكل مبادرة بريدجتاون، ومؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، فرصتين للدفع بالمناقشات الحيوية بشأن التمويل اللازم للشروع في تصحيح المسار الذي تشتد الحاجة إليه. وينبغي ألا يحدث أي تأخير في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويجب، على الفور، إنشاء أمانة مؤقتة لدعم المزيد من العمل.

57 - ومضى يقول إنه، لما كانت التجارة الدولية قوة دافعة للتنمية وعنصر إسهام مهما في النمو الاقتصادي، فإن الجماعة الكاريبية تعيد تأكيد التزامها بنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى القواعد ويتسم بالانفتاح وعدم التمييز وبالإنصاف، لإتاحة نفاذ البلدان النامية إلى الأسواق دون عوائق، ولكفالة الأعمال الكامل لآليات المعاملة الخاصة والتفضيلية. ويجب أن تركز اللجنة مناقشاتها وإجراءاتها على إحداث نقلة نوعية في التعاون الإنمائي لتعزيز اقتصاد عالمي أكثر استدامة ومرونة وشمولاً للجميع.

58 - السيد ناصر (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن أثر الصدمات العالمية على البلدان النامية قد تفاقم بسبب نظام مالي دولي متحيز قصير الأجل ومعرض للأزمات، مما يعمق، بشكل أكبر، أوجه عدم المساواة. والرابطة مصممة على

60 - وأردف قائلاً إنه يجب تعزيز التجارة الدولية والتنمية من خلال مشاركة أوسع بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأطراف الشريكة لها في الاستثمار الأجنبي المباشر. وبدأ سريان الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة في عام 2022، لمتابعة التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة، وتحقيق تجارة شاملة للجميع قائمة على القواعد وتشجيع الاستثمار، ومن ثم خلق فرص للمشاركة التجارية من أجل النمو، وللمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لإضفاء الطابع الدولي على سلاسل إمداد أقوى والإسهام فيها.

61 - ومضى يقول إن ثمة حاجة إلى آليات مالية مبتكرة لتوليد تمويل للتنمية، وهو أمر له أهمية حاسمة لكل من التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة، وتحقيق خطة عام 2023. فعلى سبيل المثال، أدرج الصندوق الآسيوي للهيكل الأساسية نوافذ للبنى التحتية خضراء وشاملة للجميع في مرفق التمويل الأخضر المحفّز التابع للرابطة، وقد أُطلقت مجموعة أدوات السندات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التابعة

المستدامة، وتتسبب في انتشار الألم والمعاناة على نطاق واسع وسط سكانها، لأنها تمنع فعليا الوصول إلى التجارة العالمية، والاستثمارات، وتمويل التنمية، بما في ذلك من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

65 - وأردف قائلاً إن النظام الدولي الحالي يعزز اعتماد البلدان النامية على جملة أمور منها السلع الأساسية، مما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات الأسعار. وتدعو مجموعة الأصدقاء إلى تعزيز التعاون والتضامن الدوليين، وإلى تعزيز الاستثمارات، ولا سيما في البنى التحتية، وإلى تحسين القدرة الإنتاجية، وتمويل التنمية، والوصول إلى التكنولوجيا، وهي أمور سيكون لها جميعاً أثر إيجابي على التعافي الاقتصادي في فترة ما بعد الجائحة.

66 - ومضى قائلاً إنه ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تقوم بتهيئة الظروف اللازمة لكفالة وصول أفضل إلى التمويل بشروط مؤاتية، دون تسييس، وأن تتيح مشاركة أكبر من جانب البلدان النامية في جميع الهيئات والمؤسسات المقررة ذات الصلة. وثمة حاجة ملحة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. وبالنظر إلى المساهمة التي يمكن أن تقدمها التجارة في النمو، فمن المهم إقامة نظام تجاري دولي يكون عادلاً ومنصفاً وشاملاً للجميع ومستقلاً وغير ميسس وقائماً على القواعد وغير تمييزي. وينبغي لهذا النظام أن يولي اهتماماً خاصاً لأوجه الضعف التي تعاني منها البلدان النامية، وأن يعزز التنمية المستدامة، وألاً يكون فيه أي مجال لفرض تدابير قسرية انفرادية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقي بالتزاماتها الرسمية بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي تحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي، كما ينبغي إعطاء الأولوية للقدرة على تحمل الدين.

67 - السيد ممالاني (بوتسوانا): تكلم باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقال إنه ينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تنتظر في إدراج بيانات وصياغة تكون خاصة بالبلدان النامية غير الساحلية، في تقاريرها. وفي أعقاب جائحة كوفيد-19، يساور المجموعة القلق إزاء هشاشة التوقعات الاقتصادية العالمية، إذ لا تزال الكثير من البلدان النامية تواجه قرارات صعبة في مجال السياسات الاقتصادية وعدم التكافؤ في إمكانية الحصول على تمويل ميسور التكلفة للتنمية. وتظل بيئة الاقتصاد الكلي مليئة بالتحديات في معظم البلدان النامية، حيث إن ارتفاع الدين العام والضغط التضخمي وأسعار الفائدة تؤدي إلى عكس مسار التقدم المحرز في خطة عام 2030. وبينما لا تتأثر جميع البلدان بنفس الطريقة، فإن الفجوة

للرابطة من أجل توفير التوجيه بشأن إصدار سندات تتماشى مع الأهداف، ومن أجل حشد رأس المال الخاص.

62 - وخلص إلى القول إن شراكة الرابطة مع الأمم المتحدة تساعد على التصدي للتحديات العالمية والسعي إلى تحقيق القيم المشتركة، بسبل منها السعي إلى تحقيق أوجه تكامل بين رؤية الجماعة لعام 2025 وخطة عام 2030.

63 - السيد بيريس أيسناران (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إن جائحة كوفيد-19 تسببت في أزمة صحية واجتماعية واقتصادية، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، أدت إلى عكس مسار الكثير من مكاسب التنمية المستدامة التي تحققت بشق الأنفس في العقد الماضي، ولا سيما في بلدان الجنوب. ولا تزال هذه الأزمة المتعددة الأبعاد تؤدي إلى تقادم مواطن الضعف وعدم المساواة، ولا سيما في البلدان النامية، مبرزةً، في الوقت نفسه، ترابط العالم. ويواجه النظام العالمي الحالي اختلالات حادة في الاقتصاد الكلي، وتقلبات في الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية، ونهباً للموارد في البلدان النامية، وارتفاعاً لمعدلات الفقر والبطالة. وذلك الواقع يؤكد الحاجة إلى إقامة نظام دولي جديد شامل للجميع ومنصف، يُضفي فيه الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، ويُعاد فيه تشكيل العلاقات الاقتصادية، لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في عدم ترك أي شخص خلف الركب.

64 - وأضاف قائلاً إن الأزمة المتعددة الأوجه تقامت بسبب اعتماد وإفاد تدابير قسرية انفرادية بصورة غير قانونية تشكل ليس انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل تشكل أيضاً هجوماً متعمداً على حق ملايين البشر في التنمية في جميع أنحاء العالم. وهذه التدابير غير القانونية تقوض الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030، وينبغي أن تُرفع بالكامل فوراً ودون شروط. وينبغي للدول أن تمتنع عن تطبيق أي تدبير سياسي أو اقتصادي يهدف إلى ممارسة الضغط على البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان النامية. ومن الأهمية بمكان، في ذلك الصدد، كفالة أن تتضمن الوثائق التي يُتفاوض بشأنها، في إطار منظومة الأمم المتحدة ككل، إشارة إلى الأثر الضار للتدابير القسرية الانفرادية. وقد أثارَت هذه المسألة أزمة علاقات دولية نُظمية، ولم يعد من الممكن تجاهلها. ولم يعد بوسع المنظمة أن تواصل غض الطرف عن أن مبالغ كبيرة من الأموال التي تخص بعض البلدان تُجمد في النظام المالي الدولي، نتيجةً لتطبيق ما يسمى بالجزاءات. وهذه الممارسات تعرقل قدرة تلك البلدان على تحقيق أهداف التنمية

المعونة لصالح التجارة، من أجل معالجة القيود على صعيد العرض، وتحسين البنى التحتية المتصلة بالتجارة، وتعزيز تيسير التجارة.

71 - وواصل كلامه قائلاً إنه، في الفترة المفضية إلى المناقشات بشأن برنامج العمل المقبل للبلدان النامية غير الساحلية، فإن المجموعة تدعو المجتمع الدولي إلى اغتنام الفرصة التي يتيحها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، لتحديد التحديات الجديدة والناشئة، والكشف عن السبل والوسائل الكفيلة بالتصدي لها. وينبغي للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، المقرر عقده في عام 2025، أن ينظر في سبل حفز جهود الإصلاح الجارية داخل نظام مصارف التنمية للتوسع في الإقراض. وينبغي أن يركز على الأهداف والأثر المناخي، وعلى البناء على التزامات خطة عمل أديس أبابا.

72 - واستطرد قائلاً إن تمويل تنمية البلدان النامية غير الساحلية يتطلب نهجاً متعدد الجوانب يشمل الإصلاحات المحلية والتعاون الدولي والاستثمارات في المجالات الحاسمة. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن دعم بلدان المرور العابر والجهات الشريكة في التنمية والمنظمات الدولية والأطراف الشريكة الإقليمية هو أمر بالغ الأهمية.

73 - السيدة بارتلي (ساموا): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقالت إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل ثلث البلدان التي تتكبّد أعلى الخسائر السنوية من جراء الكوارث الطبيعية المتزايدة الشدة. وكنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي، ارتفعت الأضرار الناجمة عن الكوارث بشكل مثير للقلق خلال الفترة 2011-2022. وما يزيد على 40 في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية إما مثقلة بالديون أو تقترب من حالة مديونية حرجة، و 70 في المائة منها فوق عتبة القدرة على تحمل الدين. وفي الفترة 2011-2019، تراوح متوسط ديونها الخارجية بين 48 و 51 في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وبين عامي 2016 و 2022، تلقت تلك الدول مجتمعة 1,5 بليون دولار فقط من التمويل المناخي، في حين دفعت 22 منها أكثر من 26,6 بليون دولار للدائنين الخارجيين. ولذلك فقد أنفقت على سداد الدين 18 ضعف ما تلقت من تمويل مناخي.

74 - وذكرت أن الأحداث المناخية والتحويلات في التجارة العالمية وتقلبات الأسعار يمكن أن تدفع بسهولة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى ضائقة اقتصادية، وأحياناً ما يكون حدث ضائر واحد كافياً لجعل مستويات ديون تلك الدول غير محتملة. والواقع أن هذه البلدان ستكون دائماً عرضة للصدمات الخارجية، لأنها تعيش في حالة من الترقب الشديد الذي لا يعادل بالضرورة استجابة كافية. وكثيراً ما تكون

التمويلية تحدُّ بشدة من قدرة أضعف البلدان، مثل البلدان النامية غير الساحلية، على مواجهة الصدمات، والاستثمار في التعافي المستدام.

68 - وأضاف قائلاً إن ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير فورية وطويلة الأجل لتمويل الاستجابات المتعددة المتداخلة، بشكل فعال، وزيادة الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة، بصورة فعالة. ومن الأهمية بمكان تنفيذ الأولويات المحددة في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وخطة عام 2030، مع التطلع إلى العقد المقبل، وإلى برنامج عمل جديد طموح وقوي. وقد أدت الآثار المالية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة مخاطر حالة المديونية الحرجة، ومحدودية الحيز المالي والسياساتي المتاح لتوظيف استثمارات حيوية. وإذا لم تُعد هيكله الديون على أساس طويل الأجل، فإن رفع وقف العمل بالسداد سيزيد بلا شك من الأعباء الاقتصادية والأعباء المتعلقة بميزان المدفوعات، ويهدد، بذلك، التعافي المستدام وتحقيق الأهداف الإنمائية.

69 - وأردف قائلاً إن اعتماد معظم البلدان النامية غير الساحلية على السلع الأساسية الأولية يجعلها عرضة للصدمات الخارجية، ويحد من قدرتها التنافسية وقدرتها على إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية. وتلك القيود تعوق بشكل غير متناسب صادراتها، وتُقصيها عن التجارة العالمية، وتحد من قدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يقوض جهودها الرامية إلى الحد من الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. وفي حين تعترف تلك البلدان بأنها مسؤولة، في المقام الأول، عن تحقيق تنميتها، وتواصل تعزيز تعبئة مواردها المحلية، فمن الواضح أنها بحاجة إلى دعم خارجي من أجل التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها، وتحقيق الأهداف.

70 - ومضى قائلاً إن ثمة حاجة إلى جعل التمويل من المؤسسات الإنمائية الدولية أيسر للبلدان النامية غير الساحلية، وتزويد هذه البلدان بدعم متعدد الأبعاد لتعبئة الموارد المالية. وتحتاج تلك البلدان إلى مساعدة تقنية لاستخدام التمويل المناخي وبناء القدرات من أجل وضع مشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً. وينبغي دعم جهودها الرامية إلى تحقيق التكامل في التجارة العالمية، بسبل منها تعزيز النفاذ إلى الأسواق، وتيسير التجارة. وينبغي الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية لتعبئة موارد محلية وخارجية إضافية، ومواصلة تخفيض تكاليف التحويلات. وينبغي لبلدان الجنوب أن تزيد مساعدتها التقنية للبلدان النامية غير الساحلية انطلاقاً من روح التضامن والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي زيادة الدعم المقدم إلى تلك البلدان في إطار مبادرة

77 - وقالت إن التحويلات تُشكّل جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث تمثل ما يصل إلى 30 في المائة في بعض البلدان. ويدعو تحالف الدول الجزرية الصغيرة مرة أخرى إلى الحد من العقوبات التي تعترض تدفقات التحويلات، بوسائل من بينها خفض تكاليف المعاملات وتحسين السياسات والوصول إلى علاقات وخدمات أعمال المصارف المراسلة. وفي حين أن إمكانية الحصول على التمويل لا تزال تقيد بشدة بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن هذه الدول لا تزال عرضة لارتفاع تكاليف الإنعاش والتكيف والتحول، بسبب بعدها عن الأسواق ومحدودية ما تتمتع به من وفورات الحجم. وسيواصل التحالف أيضاً الدعوة إلى إصلاح النظام المالي الدولي على نحو موثوق به وإلى استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. وسيسعى التحالف إلى ضمان تحسين تنسيق وهيكل مسائل الديون التي تواجهها البلدان النامية، فضلاً عن التحليل السليم للديون وعملية إعادة هيكلة الدين في الوقت المناسب.

75 - ومضت تقول إنه ينبغي في هذا الصدد إنشاء آلية مكرسة لإدارة الديون للدول الجزرية الصغيرة النامية لتيسير سندات الدين المربوطة بمؤشر، وتمويل الديون، وإعادة التوصيف، وتخفيف عبء الدين في شكل الإلغاء، وإعادة الهيكلة، والمبادلة، والسندات الزرقاء والخضراء. وينبغي لجميع الدائنين أن يعمموا سندات الدين المربوطة بمؤشر، مثل البنود المتعلقة بالكوارث، للسماح بتعليق المدفوعات أو تمديد فترات الاستحقاق، استجابة لتقلب الدخل وضغوط السيولة وحالات المديونية الحرجة الناجمة عن الصدمات الخارجية. وينبغي أن يعمموا أيضاً التمويل المسبق، من أجل الحد من مخاطر الكوارث النظامية وبناء القدرة على الصمود.

76 - وأفادت بأن قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التعافي من الأزمات ستتوقف على جهودها الرامية إلى إعادة هيكلة وتنويع اقتصادات قابلة للتكيف مع تغير المناخ. وستطوي هذه الجهود على الارتقاء بالقطاعات القائمة وتطوير قطاعات جديدة عن طريق الاستثمار في بناء القدرات والبنية التحتية الرقمية والتكنولوجيات الجديدة والابتكار، بغية إنتاج سلع وخدمات تنافسية أكثر تطوراً وذات قيمة مضافة عالية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل الدول الجزرية الصغيرة النامية تسخير إمكانات الاقتصادات الزرقاء والخضراء والدائرية والرقمية. ونظراً لمحدودية ما تتمتع به من وفورات الحجم وصغر أسواقها المحلية وقواعدها الضريبية، فإنها مصممة على تعزيز اقتصاداتها من خلال توسيع الروابط التجارية والاقتصادية، بما في ذلك مع الشركاء غير التقليديين، لدعم اندماجها المستمر في الاقتصاد العالمي. ولذلك من الضروري ضمان أن يكون للدول الجزرية الصغيرة النامية فرص تفضيلية للوصول إلى الأسواق وأن تظل قواعد منظمة التجارة العالمية مراعية لأولوياتها وظروفها الخاصة.

79 - وقالت إنه تم توسيع وتحسين الترتيبات المؤسسية القائمة للتعاون الضريبي، بما في ذلك ترتيبات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على مدى العقد الماضي، لتيسير مشاركة جميع البلدان المهتمة. وفي السنوات الأخيرة، وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تدابير جديدة وشاملة للتصدي للتحديات المرتبطة بالتنسيق الضريبي، بغية تحقيق هدفها المتمثل في التعاون الضريبي الشامل والفعال، الذي تتشاطره الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وفي هذا الصدد، ترحب شيلي وكولومبيا والمكسيك بتقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون الضريبي الدولي الشامل والفعال

استخدام تدابير من قبيل أوجه الضعف المتعددة الأبعاد، والفقر المتعدد الأبعاد، وأوجه عدم المساواة، والثغرات الهيكلية، والتحديات البيئية،

لتحديد إمكانية وصول البلدان النامية إلى التعاون الإنمائي أولوية أساسية للجنة. ولإظهار الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هذه المسألة بشكل ملموس، تدعو المجموعة إلى إنشاء فريق خبراء مستقل رفيع المستوى، تدعمه الشعبة الإحصائية، لوضع لوحة متابعة لقيمة عدد محدود من المؤشرات الرئيسية التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. وينبغي لرئيس الجمعية العامة أن يشرع في عملية حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024. وهناك حاجة ملحة إلى زيادة بناء القدرات في مجالات جمع الإحصاءات والبيانات، لدعم جهود الدول الأعضاء لسد الثغرات في الإبلاغ عن الأهداف، مع المضي قدماً بخطة اعتماد مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي.

83 - وأعربت عن قلق المجموعة من أن معظم التمويل الذي تتلقاه البلدان المتوسطة الدخل يتألف من قروض وتمويل اعتيادي. وتدعو المجموعة، في هذا الصدد، إلى زيادة قدرات التمويل والإقراض للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بشروط ميسرة، لجميع البلدان النامية. وتتطلع المجموعة إلى مواصلة المناقشات البناءة بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك حاجة ملحة إلى خطة سياساتية شاملة لمعالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون. وتواجه بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل عديدة خياراً بين تطلعاتها الإنمائية واستقرارها المالي. وينبغي تقديم حلول مبتكرة ومناسبة لضمان معالجة ديون تلك البلدان على نحو يتسم بالاستدامة والفعالية. وينبغي لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية أن تكيف معاييرها الخاصة بالمخاطر المالية مع التحديات الراهنة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، وينبغي توسيع نطاق آليات مثل مبادلات الديون بتدابير لحفظ الطبيعة والديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ من أجل الحفاظ على جهود البلدان النامية لمكافحة تغير المناخ وعكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي.

84 - وقالت إن المجموعة تتطلع إلى المشاركة البناءة في التحضير للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في عام 2025 وتأمل في تقييم التقدم المحرز وسد الفجوات القائمة في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. وينبغي أن يستند عمل اللجنة إلى الزخم والطموح الناجمين عن الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. وتُبرز دعوة الأمين العام إلى التجديد الكامل للدعم المقدم إلى البلدان المتوسطة الدخل الحاجة إلى إعادة هيكلة التعاون الإنمائي وفقاً للاحتياجات المحددة لتلك البلدان. وينبغي

في الأمم المتحدة (A/78/235)، الذي يقدم أساساً متيناً لإجراء مناقشات بناءة بشأن قرار الجمعية العامة بشأن الموضوع نفسه.

80 - وذكرت أن وضع إطار أو صك دولي للتعاون الضريبي هو أفضل طريقة لتعزيز رغبات العديد من البلدان، ورغبات البلدان النامية على وجه الخصوص، من أجل وضع تدابير ضريبية دولية يمكن أن تطلق العنان لإمكانات فرض الضرائب لدعم جهود التنمية وتمويل المسائل العالمية مثل العمل المناخي، والحد من أوجه عدم المساواة، والتنمية المستدامة. وينبغي أن تتشاطر جميع الدول الأعضاء هذا الهدف، بغض النظر عن مستويات تنميتها. وسعياً إلى تحقيق ذلك، ينبغي إيلاء الاعتبار للسرعة العالية للتقدم التكنولوجي وما يترتب عليها من عواقب. وينبغي أن يسمح الإطار أو الصك المتفق عليه بعقد اجتماعات متكررة واتخاذ قرارات سريعة، مع مراعاة الظروف الخاصة للبلدان. وبمجرد الانتهاء من إعداده، يمكن أن يعالج المسائل الضريبية الموضوعية الملحة، بما في ذلك التدابير الضريبية للعمل المناخي، والحاجة إلى تحديث النظام الضريبي الدولي، وخيارات فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي وأشكال العمل الجديدة، ومستقبل المزايا الضريبية، على أساس القواعد النموذجية للركيزة الثانية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وينبغي أن يسترشد هذا العمل بالتعاون بين لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ومركز السياسات والإدارة الضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

81 - السيدة حمدوني (المغرب): تكلمت باسم المجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان متوسطة الدخل، فقالت إن مناقشات اللجنة ينبغي أن تستند إلى الدعوة إلى العمل التي وجهها مؤخراً قادة العالم في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، بما في ذلك الدعوة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي وإحداث تحول في النموذج الفكري داخل التعاون الإنمائي الدولي. ومن شأن هذه الإصلاحات أن تساعد على زيادة الحيز المالي للبلدان النامية وتمكينها من الحصول على التمويل الميسر الشروط والتمويل الاعتيادي والتعاون التقني بطريقة أكثر فعالية وعدلاً وإنصافاً.

82 - وأعربت عن ترحيب المجموعة بخطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة التي اقترحتها الأمين العام وعن تطلعها إلى المضي قدماً بهذا المقترح خلال مداوات اللجنة. ومن شأن خطة التحفيز أن تساعد على معالجة ارتفاع تكلفة الديون وتزايد مخاطر الدخول في حالة مديونية حرجة، وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية، والتوسع بقدر كبير جداً في تمويل التنمية الطويل الأجل والميسور التكلفة. وينبغي أن يكون

الأعضاء فيها على بناء القدرات الضريبية. ولزيادة أثر الموارد الشحيحة إلى أقصى حد، سيكون من المهم تطوير الترتيبات الحالية والاستفادة منها، مع تقاضي ازدواجية الهياكل والصكوك القائمة.

88 - السيدة تينكر (كولومبيا): قالت إنه ينبغي للجنة أن تركز جهودها على الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة. وينبغي أن تساعد القرارات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية على المضي قدما في إصلاح النظام المالي الدولي وزيادة قدرة البلدان النامية على الوصول إلى الموارد المالية الكافية لتنفيذ خطة عام 2030 واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإطار كورمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وسيطلب سد الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف تلك الاتفاقات حلا شاملا يعطي البلدان النامية حيزا ماليا أكبر، ويزيد من قدرتها على تعبئة الموارد المحلية، ويزيد التمويل من جميع المصادر الأخرى.

89 - وقالت إن إحراز تقدم في هذا الصدد يقتضي التعجيل بإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان النامية وإصدار حقوق سحب خاصة جديدة موجهة نحو مساعدة البلدان التي لديها ديون لا يمكن تحملها على سداد تلك الديون. وينبغي زيادة الاستخدام الموحد والمبسط لمبادلات الديون بتدابير لحفظ الطبيعة والديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ، كما ينبغي تغيير السردية الدائرة حول استخدامها. وتُشكّل المبادلات تدابير ضرورية، ليس لإدارة حالات الديون التي لا يمكن تحملها، ولكن لزيادة الاستثمار في العمل المناخي والحفاظ على الطبيعة، في مواجهة الالتزامات غير الكافية وغير المنجزة لتحقيق هذه الغاية. ويمكن للمؤسسات المالية الدولية أن تؤدي دورا هاما في هيكلة وتنفيذ تلك المبادلات، وفي إرسال الإشارات الصحيحة إلى السوق، لتجنب خفض تصنيف المخاطر. وينبغي إعادة رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتوسيع قدراتها على توفير التمويل بشروط ميسرة لجميع البلدان النامية. وينبغي وضع تدابير تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، على أساس معايير متعددة الأبعاد، تسترشد بها البلدان النامية في الحصول على التمويل. وينبغي عقد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في عام 2025، على أعلى مستوى، لإقرار تدابير لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا والتصدي للتحديات الناشئة.

90 - واختتمت كلامها قائلة إنه لكي تكون التدابير السالفة الذكر مجدية، سيلزم إصلاح الهيكل المالي الدولي. وعلاوة على ذلك، تقع

أن تكون حلول الاقتصاد الكلي لمسائل التنمية العالمية شاملة ومنصفة لجميع البلدان النامية. وينبغي ألا تظل البلدان المتوسطة الدخل عالقة في فخ الدخل المتوسط وألا تستبعد من أشكال الدعم العديدة بسبب تصنيفها.

85 - السيدة أونغ (كندا): تكلمت أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقالت إن تمويل التنمية أمر بالغ الأهمية لتنفيذ خطة عام 2030. وتؤيد أستراليا وكندا ونيوزيلندا المناقشات العالمية بشأن هذه المسألة وتعرب عن تقديرها لفرصة المشاركة في هذا الصدد. كما أنها تؤيد التعاون الدولي الرامي إلى ضمان فرض ضرائب عادلة وفعالة. وذكرت أن التعاون فيما بين الولايات القضائية أساسي لحسن سير النظام الضريبي الدولي ومعالجة مسائل مثل التهرب من دفع الضرائب وتجنبها على الصعيد الدولي، والتدفقات المالية غير المشروعة، والمنافسة الضريبية الدولية. وقد تحققت مكاسب كبيرة في هذا الصدد في السنوات الأخيرة. وتشمل النجاحات الملحوظة الإجراءات المتخذة في سياق المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية والإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. واستفادت هذه الإصلاحات من المشاركة النشطة للدول ذات الظروف الاقتصادية المتنوعة وأسهمت في زيادة كفاءة النظام الضريبي الدولي وسلامته واستقراره، لصالح البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء.

86 - وأشارت إلى أن مواصلة تحسين النظام الضريبي الدولي تتطلب استمرار التعاون والتنسيق فيما بين البلدان. وتقر أستراليا وكندا ونيوزيلندا بالشواغل التي أعربت عنها العديد من البلدان النامية وتؤيد زيادة مشاركة جميع البلدان في وضع معايير السياسات الضريبية الدولية، وتحسين الاستفادة من الإيرادات الضريبية لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تركز مداولات اللجنة على الخيارات المتاحة للمجتمع الدولي لمعالجة الشواغل المتعلقة بشمولية وفعالية التعاون الضريبي الدولي بكفاءة. وينبغي للمناقشات المتعلقة بحوكمة النظام الضريبي الدولي أن تدرس جوانب النظام التي تتطلب مزيدا من التطوير. ومن الأهمية بمكان لضمان تحقيق نتيجة ناجحة التوصل إلى فهم مشترك للكيفية التي يمكن بها لتحسين قواعد ومعايير محددة أن يكون عمليا ومنصفا ومفيدا لجميع البلدان. والطريقة التي ستتخذ بها القرارات بموجب ترتيب جديد محتمل ستكون أيضا أساسية لتحقيق نتائج إيجابية.

87 - وأردفت قائلة إن القيود العملية التي تعوق المشاركة الفعالة للبلدان في عملية وضع السياسات لا تقل أهمية عن القيود المؤسسية في السعي إلى تحقيق تعاون ضريبي شامل. وينبغي النظر في السبل التي يمكن بها للمنظمات الدولية أن تواصل العمل معا لمساعدة الدول

من 60 عاما الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يشكل العقبة الرئيسية أمام تنميته الاجتماعية - الاقتصادية. ولم يتم تخفيف هذه الجزاءات خلال جائحة كوفيد-19، التي أكدت من جديد طبيعتها اللإنسانية، وتمنع الجزاءات كوبا من إقامة علاقات تجارية واقتصادية ومالية طبيعية مع بقية العالم. وللحيلولة دون زيادة اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات فورية وبصورة جماعية. فالعدالة والشمول والاحترام أمور حاسمة لضمان رفاه وازدهار جميع الشعوب.

95 - السيدة غونزاليس لوبيز (السلفادور): قالت إن أحد الجوانب المتداخلة للمنتديات والمداولات الرفيعة المستوى التي عقدتها الجمعية العامة مؤخرا هو الدعوة إلى التجديد وإعادة الابتكار، بغية التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه العالم. ومن شأن عمل اللجنة أن يمكّن من إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف، لا سيما في مجالي سياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية. وستستند هذه الإصلاحات إلى الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء بالنهوض بالإجراءات الطموحة والجريئة، بروح من التضامن المعزز والتعاون الفعال وتنشيط تعددية الأطراف.

96 - وأشارت إلى أن الآثار غير المتناسبة على البلدان النامية من جراء الأزمات المتعددة الجارية، والفجوة الكبيرة في التمويل، وتقويض الوفاء بالالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا، كلها عوامل تدل على أن الهيكل المالي الدولي وحوكمته العالمية يفشلان في التصدي للمخاطر المنهجية التي تتعرض لها البلدان النامية بطريقة مرنة وفعالة. ويتخطى تنفيذ التحولات المطلوبة لمواجهة التحديات الراهنة نطاق مداولات الجمعية العامة. غير أن عقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بتمويل التنمية في عام 2025 سيمكّن من اعتماد سلسلة من الإصلاحات المتفق عليها الرامية إلى تكييف الهيكل المالي الدولي مع أهداف واحتياجات البلدان النامية.

97 - وفي السنوات الأخيرة، اضطلعت السلفادور بعدة مبادرات تهدف إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، من خلال الابتكار والتحول الرقمي. ويتمثل الهدف في تعزيز نهج محوره الإنسان من خلال استثمارات اجتماعية كبيرة، وتحسين البنية التحتية للطرق واللوجستيات والتوصيلية، وإعطاء الأولوية لتوفير الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، من أجل تحويل قطاعي التعليم والرعاية الصحية. وبالنظر إلى حجم وطبيعة التحديات العالمية

على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية جماعية عن ضمان مواءمة ولايات وحافظات وعمليات المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية مع أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي وحفظ الطبيعة.

91 - تولى السيد أبودو - بيريسبورن (غانا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

92 - السيد رودريغيز (كوبا): قال إن البلدان النامية معرضة بشدة لخطر التخلف عن الركب. ولا تزال هذه البلدان تتضرر بشكل غير متناسب من الجوع والفقر المدقع وتغير المناخ والنظام المالي الحالي غير العادل والقائم على الإقصاء. وإضافة إلى ذلك، فإن أوجه القصور الهيكلية في اقتصاداتها تعني أنه بينما ترغب البلدان النامية في الاستثمار في التنوع الاقتصادي، فإن حيزها المالي المحدود يعوق قيامها بذلك. وفي عام 2022، خصص 25 بلدا ناميا ما يزيد على خمس إجمالي إيراداتها لخدمة دينها العام الخارجي. وأي بلد يضطر إلى استخدام هذا القدر الكبير من موارده لهذا الغرض لا يمكن أن تكون لديه السيولة اللازمة للاستثمار في المجال الاجتماعي وفي الوقت نفسه تحفيز إنتاج سلع وخدمات تنافسية. ويؤدي تزايد أعباء خدمة الدين إلى زيادة تقليص الحيز المالي الذي تحتاج إليه البلدان للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

93 - وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحول الالتزامات والإرادة السياسية إلى إجراءات ملموسة، مرة واحدة وإلى الأبد، وأن يجد على وجه الاستعجال حلا شاملا ومستداما لمسألة الديون الخارجية. ولا يمكن للبلدان النامية أن تنهض بخططها الإنمائية بينما تواصل خدمة ديون بتريليونات الدولارات. وهي بحاجة إلى الدعم في شكل تمويل بشروط ميسرة وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. ومن غير المفهوم أن عددا قليلا من البلدان المتقدمة النمو تقي بالتزامها بتقديم 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية، بينما تنفق بعض الدول البلايين على جيوشها. وستكون الأمم المتحدة أفضل محفل للتفاوض بشأن الإصلاح الهيكلية للنظام المالي الدولي الحالي الذي ما فتئت البلدان النامية تدعو إليه في السنوات الأخيرة وتنفيذه.

94 - وذكر أن هناك حاجة إلى حماية وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد يكون مفتوحا وشفافا وشاملا وغير تمييزي. ومن شأن هذا النهج أن يضمن معاملة خاصة وتفضيلية لجميع البلدان النامية. وترفض كوبا استخدام التدابير القسرية الانفرادية التي تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقال إن بلده قاوم لأكثر

الراهنة، من المهم أن تكمل الإجراءات الوطنية استجابة عالمية منسقة ومتناسكة، من أجل تعزيز القدرة على إيجاد حلول مشتركة للمشاكل الإنمائية المشتركة. وهناك حاجة إلى تعزيز التضامن والتعاون العالميين لسد الفجوة التمويلية وضمان الوصول إلى الموارد والتمويل بشروط ميسرة، وهو ما تحتاج إليه البلدان النامية لتلبية احتياجاتها الإنمائية. وقالت إن وفد بلدها لا يزال على استعداد للعمل بشكل بناء داخل اللجنة، للتوصل إلى اتفاقات وحلول تعود بالنفع على الجميع.

98 - السيد النحاس (الجمهورية العربية السورية): قال إن الأزمات المترابطة التي يواجهها العالم تهدد الدور الهام الذي تؤديه التجارة الدولية في تأمين الحاجات المختلفة للشعوب في جميع أنحاء العالم، في سعيها إلى الرفاه والتنمية. وفي الجمهورية العربية السورية، تواجه التجارة التهديد نتيجة للحرب ضد الإرهاب والتدابير القسرية غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كوسيلة للضغط السياسي، في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

99 - وحالت التدابير القسرية الانفرادية وزيادة تكاليف التأمين على نقل البضائع دون اضطلاع العديد من الشركات الدولية بأعمال تجارية في بلده، سواء مع القطاع العام أو الخاص. وفي قطاع الصحة، تحول هذه التدابير دون الحصول على المعدات الطبية لمراكز الرعاية الصحية والمستشفيات، مما يجعل من الصعب جدا علاج مرضى الأمراض المزمنة. وتوقفت الشركات الأجنبية عن الوفاء بالتزاماتها التعاقدية فيما يتعلق بالمعدات القائمة، مما أخرج الكثير من معدات البلد من الخدمة. وفي قطاع الطاقة، جعلت العقوبات من الصعب جدا استيراد ما يكفي من الوقود لتزويد السكان باحتياجاتهم، مما كان له بدوره أثر على مشاريع الطاقة المتجددة. ولم تعد الشركات الأجنبية تقترح عقودا بسبب صعوبة الحصول على قروض. وأثرت هذه التدابير على توفير الموارد والخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والأطفال، كما أعاققت الوصول إلى المناطق الريفية. وقال إن الخدمات التي لا تزال موجودة غير كافية ولم تعد حكومة بلده قادرة على ضمان الأدوية الأساسية لمن هم في أمس الحاجة إليها. وتؤثر الحالة تأثيرا كبيرا على الجهود الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية.

100 - وفيما يتعلق بمياه الشرب والري والصرف الصحي، تسببت التدابير القسرية في خلق أزمة في قطاع المياه، نتيجة للقيود المفروضة على استيراد المعدات الكهربائية لأنظمة الضخ والصرف الصحي. وبناء على ذلك، يصعب توفير الخدمات للمواطنين وللقطاع الزراعي، مما يؤدي إلى تفشي الأمراض والأوبئة. وأعاققت التدابير

101 - وإجمالا، ترقى التدابير المذكورة آنفا إلى الإرهاب الاقتصادي، الذي لا يقل خطورة عن الإرهاب المسلح، بالنظر إلى آثاره الإنسانية الكارثية. ولذلك فإن الجمهورية العربية السورية تدعو إلى الرفع الفوري وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها البلدان الغربية على البلدان النامية.

102 - السيدة تيموربور (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن تعددية الأطراف تتعرض لتهديد شديد، بسبب اعتماد سياسات منغلقة على الذات، ونهج حمائية، وتدابير انفرادية. فالتجارة الدولية عامل حفاز للنمو الشامل ومن حق كل دولة ذات سيادة أن تكون جزءا من نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وشفاف ويمكن التنبؤ به وشامل وغير تمييزي. ويواجه تمويل التنمية عقبات أكثر من أي وقت مضى، حيث ولّد تضارؤا تعددية الأطراف تحديات كبيرة في مجالي التمويل والتنمية. وينبغي لجميع المؤسسات المالية الدولية أن تشجع زيادة فرص الحصول على التمويل، بشروط مؤاتية، ودون تسييس. ومن المؤسف أن البلدان النامية لا تزال تعاني من تحديات إنمائية قديمة وراسخة مرتبطة بالاختلالات والمظالم الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية. وتدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى التصحيح الكامل والفوري وغير المشروط لهذه الاختلالات وإلى امتناع الدول عن تطبيق أي تدابير سياسية أو اقتصادية بغرض ممارسة الضغط على البلدان النامية.

103 - وأضافت أن إصلاح الحوكمة يكتسي أهمية محورية في إعادة هيكلة الهيكل المالي الدولي وإعادة بناء الثقة في النظام المتعدد الأطراف، على النحو الذي تدعو إليه خطة عمل أديس أبابا. ومن

الضروري أيضا ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للبلدان النامية في صنع القرار ووضع قواعد للمؤسسات المالية الدولية. وينبغي تيسير تحقيق هذه الأهداف من خلال توفير البلدان المتقدمة النمو لوسائل التنفيذ على نحو طموح وشامل تماما وغير تمييزي، ولا سيما في شكل التمويل ونقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف. ويتطلب تنفيذ خطة التنمية دعما وتضامنا دوليين أكثر فعالية. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تؤدي دورا تنسيقيا حاسما في تعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة. وينبغي للمنظمة، إلى جانب وكالاتها المتخصصة، مثل الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، أن تفعل المزيد لتلبية احتياجات البلدان النامية.

104 - وأخيرا، من أجل تسخير إمكانات التجارة وتمويل التنمية تسخيراً كاملاً، من المهم التمسك بنظام تجاري ومالي متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف يسهم في نمو البلدان النامية وتميئتها المستدامة.

رُفعت الجلسة الساعة 13:05.